الفصل الرابع

- قواعد وشروط الدمج.
- القوانين والتشريعات المتعلقة بالدمج.
- استراتيجيات تطوير الدمج.
- البيئة التي يجب توافرها للمعاق:
  - في المدرسة.
  - في المجتمع.
  - أولياء الأمور.
- مبادئ تطبيق الدمج الناجح في المدارس والجامعات.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع

قواعد وشروط الدمج

يحتاج تطبيق برنامج الدمج إلى توفر بعض القواعد والشروط و أهمها ما يلي:

- تدريب وتثقيف المعلمين بشكل يتناسب تمامًا مع أهداف البرنامج.
- الاختيار السليم والمناسب لفئة الأطفال المراد دمجهم.
- إشراك أولياء الأمور في التخطيط للبرنامج بكافة مراحله.
- تهيئة الطلاب العاديين في المدارس العامة للبرنامج وتعريفهم بخصائص الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة المراد دمجهم في صفوفهم.

ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن لبرنامج الدمج قواعد وشروط علمية وتربوية لابد أن تتوافر قبل وبعد تطبيقه، ولكن حتى يضمن مُقدمي الخدمة لذوي الاحتياجات الخاصة نجاح برنامج الدمج وتقبله على المستوى الشعبي أو على مستوى صُناع القرار فلابد من النظر إلى المعوقات والاحتياجات ثم التخطيط الدقيق لمجموعة من البرامج التي تُهيئ لعملية الدمج، على أن يتم التخطيط لبرنامج الدمج بصورة تدريجية ومدروسة دراسة وافية ومسبقة قبل الدمج والتي تتحدد في الخطوات التالية:-

أنواع الإعاقة:

يجب أن يُراعى نوع وشدة الإعاقة قبل البدء بعملية الدمج ومعرفة الاستعداد النفسي للطالب المراد دمجه.

إعداد معلمي المدارس العادية:

ينبغي تدريب مُعلمي المدارس العادية على كيفية التعامل التربوي مع ذوي الاحتياجات الخاصة وكيفية التعامل مع المواقف السلوكية.

obeikandl.com

عدد الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصل العادي يُفضل ألا يزيد عدد الطلاب المراد دمجهم في الفصل العادي عن طالبين.

حجم الفصل:

يجب أن يكون حجم الفصل مُناسب وذلك لحرية الحركة وممارسة أي نشاط داخله إضافة إلى التهوية المناسبة والإضاءة الكافية ومنافذ الخروج.

- المرافق الأخرى بالمدرسة.
- غرفة المصادر، والخدمات المساندة.
- الخطة الجدولية، المنهاج، التقييم.
- تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الدمج.
- التدريس التعاوني.
- إتقان تخطيط وتنفيذ البرنامج الفردي.
- تحديد الأنشطة وتنوعها بما يسمح بمشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة فيها.
- مشاركة الأسرة وتفعيل دورها.
- إيجاد القرين التعليمي.

القوانين والتشريعات المتعلقة بالدمج

في فبراير عام ١٩٩٦م نشرت منظمة اليونسكو وثيقة بعنوان «التشريعات المتصلة بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة» أبرزت فيها جهود ٥٢ دولة بشأن دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من التلاميذ المعاقين في التعليم النظامي، وذلك بعد صدور ميثاق الحقوق الإنسانية للأشخاص المعاقين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨١م، وقد

حددت الوثيقة المشار إليها طبيعة التشريع الذي أصدرته الدولة، والجهة المسئولة عن التنفيذ، وأسلوب التقييم لمن يعانون من إعاقات، والمرحلة السنية التي يشملها التشريع، وأسلوب الدمج من كونه كليًا أو جزئيًا، بالإضافة إلى مصادر التمويل لتنفيذ السياسة وتعديل المناهج والتأهيل المهني ومسئولية إعداد معلم التربية الخاصة.

ويُعتبر هذا الميثاق اعترافًا عالميًا بحق المعاقين في المشاركة الكاملة في كافة أنشطة المجتمع الذي ينتمون إليه مع اعتبار الفترة من عام(١٩٨٣م إلى ١٩٩٢م) هو عقد الأمم المتحدة لذوي الاحتياجات الخاصة، كما كان صدور القواعد الأساسية لحقوق الأشخاص المعاقين من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣م تأكيدًا على ضرورة إتاحة فرص التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم النظامي، وقد تعددت المؤتمرات العالمية والإقليمية التي ركزت على حقوق المعاقين في التعليم، ومنها مؤتمر سيرلانكا عام ١٩٩٤م، ومنتدى داكار عام ٢٠٠٠م ومؤتمر اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (بيروت ٧- ١٠ مايو ٢٠٠١م) حول إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة من التلاميذ في التعليم النظامي.

وقد نص مشروع العقد العربي للمعاقين (٢٠٠٤م- ٢٠١٢م) في محاوره على العمل على حصول الطفل المعاق على كافة الحقوق والخدمات بالتساوي مع أقرانه من الأطفال وإزالة جميع العقبات التي تحول دون تنفيذ ذلك، أو في مجال التعليم نص مشروع العقد على ضمان فرص متكافئة للتربية والتعليم لجميع الأشخاص المعاقين منذ الطفولة المبكرة ضمن جميع المؤسسات التربوية والتعليمية في صفوفها النظامية، وفي مؤسسات خاصة في حالة عدم قدرتهم على الاندماج أو التحصيل المناسب.

كما صدر قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م متضمنًا فصلًا خاصًا عن رعاية الطفل المعاق و تأهيله ودور الدولة والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمة التعليمية للطفل المعاق.

وثيقة مؤتمر اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية حول دمج ذوي الاحتياجات الخاصة من التلاميذ المعاقين في التعليم النظامي (بيروت ٧- ١٠ مايو ٢٠٠١م) وترى هذه الوثيقة أن مفهوم الدمج أو التضمين أو الاحتواء هو وسيلة لتحقيق غايات تُعيد للمدرسة وظيفتها الاجتماعية، وتؤكد مبدأ التنوع والاستجابة لاحتياجات المجتمع، كما تؤدي إلى تحسين التعليم المدرسي و إلى التوسع في نطاق التحاق المتعلمين وزيادة مشاركتهم والإقلال من فرص استبعاد أي طفل من دخول المدرسة العادية.

س: هل الأطفال الموهوبون من ذوي الاحتياجات الخاصة؟

يعتبر التلاميذ الموهوبون من ذوي احتياجات خاصة أيضًا ويجب أن تلبي مؤسسات التعليم والمناهج المختلفة هذه الاحتياجات، كما يجب أن تسعى إلى اكتشاف قدراتهم ورعايتهم وتنمية استعدادهم و إمكاناتهم، ويعني مصطلح تلاميذ موهوبون الأطفال والفتية الذين يتصفون بالقدرة على أداء متميز في مجال القدرات الإبداعية والفنية والقيادية أو في مجالات دراسية محددة والذين يحتاجون لخدمات و أنشطة لا توفرها المدرسة في العادة لتنمية هذه القدرات إلى حدودها القصوى، وفي عام ١٩٩٧م صدر القانون رقم ١٠٥- ٧١ في مصر الذي أكد على حق جميع التلاميذ ذوي الإعاقات في تعليم مناسب مع تلبية احتياجاتهم الخاصة من الميلاد حتى الحادي و العشرون .

وفي ضوء ما سبق انعقدت الندوة البرلمانية العربية الثانية حول التشريعات المتعلقة بالإعاقة والعجز في المنطقة العربية، ونظمت الندوة بالتعاون مع بعض المنظمات اللبنانية وبعض وكالات الأمم المتحدة المعنية بشؤون المعاقين ومجلس النواب اللبناني الشقيق ولخصت الندوة نتائج مداولاتها في جملة من التوصيات المهمة التي يمكن للبرلمانات العربية وأعضائها أن يلعبوا دورًا مهمًّا في تنفيذها وتجسيدها في تشريعات قابلة للتطبيق.

ونورد فيما يلي هذه التوصيات مع اقتراح من الأمانة العامة بالموافقة عليها:

١- دعوة المشرعين عند إقرار الدساتير والنظم الأساسية التأكد من تضمين بنود واضحة تتعلق بحق أشخاص ذوي الإعاقات في التعليم على قدم المساواة والتأكيد على إشراك أصحاب القضية في جميع القرارات التي تخصهم.

٢- اتخاذ جميع الإجراءات التي تضمن أخذ حقوق الأشخاص المعاقين بعين الاعتبار عند إعداد وإقرار جميع القوانين على اختلاف مضمونها، وذلك من خلال إحداث لجنة دائمة داخل كل برلمان عربي تعني بتحليل القوانين للتأكد من أنها تضمن حقوق المعاقين - لا تؤثر سلبيًا على أوضاعهم - إعطاؤها دورًا رقابيًا في تنفيذ القانون.

٣- وضع آليات لتفعيل القوانين المحدثة و إيجاد ميزانيات مناسبة للتطبيق وتطوير القوانين الملائمة في حال عدم وجودها.

٤- إيجاد قواعد موحدة لبناء قدرات لمشرعين تنطلق من مبدأ تكافؤ الفرص والانفتاح على التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات وتعزيز الوعي البرلماني حيال قضاياهم عبر توسيع الحوارات وتعميق تبادل الخبرات الثقافية والفكرية.

٥- العمل على توعية المسئولين وأصحاب القرار والعاملين في المجال الاجتماعي والتربية والقطاع الخاص والمجتمع المدني عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات بضرورة تأمين تكافؤ الفرص لتحقيق المشاركة الكاملة والفاعلة.

٦- دعم جميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات ومُناهضة التمييز واحترام حقوق الإنسان بغض النظر عن لونه أو جنسه أو عرفه.

٧- العمل على تأمين فرص الوصول والاتصال في مجالات التعليم والعمل.

٨- العمل على إنشاء قاعدة بيانات شاملة ومشتركة بين جميع الدول العربية تتضمن

القوانين والتشريعات، والتجارب الناجحة والموارد والخبرات في مجال الإعاقة وحقوق الأشخاص المعاقين.

٩- ضرورة تفعيل دور الإعلام ومشاركته الفاعلة في التوعية الهادفة إلى الترويج لثقافة الدمج.

١٠- التركيز على شمولية الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقات لتمكينهم وتفعيل دورهم في المجتمع.

١١- التأكيد على التعاون الكامل والمستمر بين جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقات والجمعيات الأهلية والحكومات، وتدريب الكوادر على تعامل الأشخاص ذوي الإعاقات في المؤسسات التربوية وأماكن العمل.

كما أن هناك تجارب مستفيضة للدول التي قامت باتخاذ إجراءات واضحة من أجل تنفيذ سياسة الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة فتجربة الولايات المتحدة مثلًا بدأت في الستينات باتباع النموذج القائم على فصل التلاميذ المعاقين في فصول خاصة بهم ثم تم تعديل هذا النموذج بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات تبنت فلسفة التطبيع بإدماج الأطفال المعاقين في التيار الرئيسي لحياة المجتمع وذلك حتى يتعلموا في بيئات مشابهة قدر الإمكان لما هو سائد حولهم مع توفير الفصول المناسبة للتلاميذ المعاقين الآخرين.

وقد أكدت القوانين والتشريعات التي صدرت بحق الأطفال ذوي الإعاقات الخاصة على الآتي:

١- يحق للطفل المعاق الالتحاق مع باقي الأطفال في التعليم النظامي إلى أقصى حد ممكن .

٢- الحق في بقاء الطفل المعاق في البيئة التعليمية العادية (التعليم النظامي) ما لم يكن بحاجة للذهاب إلى فصل التعليم الخاص، ولا يجوز نقل أي طفل من فصل

عادي إلا إذا كانت طبيعة الإعاقة أو شدتها تبلغ حد يتعذر معه بصورة مرضية في فصل التعليم العام باستخدام الأدوات والخدمات المساعدة.

٣- الحق في وجود مجموعة من البدائل لوضع الطفل في البيئة التعليمية الملائمة بحيث يكون نقله وفقًا لجدول خاص لتمكين الطفل من البقاء في الفصل العادي.

٤- الحق في وجود الطفل في المدرسة التي كان سيذهب إليها لو لم يكن معاقًا ما لم يكن برنامجه التعليمي الفردي يقتضي ترتيبات أخرى.

٥- حق الطفل المعاق في المشاركة في الخدمات والأنشطة غير الأكاديمية والخارجة عن المنهج مثل الوجبات وفترات الراحة والاستشارات والأنشطة الرياضية ومجالات الأنشطة الخاصة.

وكانت إفريقيا تتبع سياسة الفصل أو تعليم ممن يُعانون من إعاقات في فصول مُنفصلة ثم بدأت في عام ١٩٧٠م إلى ١٩٨٠م في تجربة نظام الدمج تدريجيًا لبعض ممن يُعانون إعاقات في التعليم النظامي وفقًا لظروف كل حالة واعتمد هذا النظام على احتياجات المتعلم ومتطلبات الفصل من استعدادات خاصة تتفق مع مُتطلبات المتعلم سواء كانت مُتطلبات مادية أو بشرية (مُعلم التربية الخاصة).

ومن هنا نمت فلسفة الدمج في التعليم والتي ترتكز على قاعدة جديدة وهي القدرات التي يتصف بها التلميذ وليس ما يتصف به من عجز مع العدالة الاجتماعية والمساواة وليس الإبعاد والتجاهل.

وتبنت جنوب إفريقيا أيضًا سياسة واضحة مؤداها أن المتعلم من ذوي الاحتياجات الخاصة له حق متساوي في التعليم على جميع المستويات في نظام دمج تعليمي فردي يحقق الاستجابة لاحتياجات المتعلم من حيث مستويات ومعدلات التعلم بالإضافة إلى احتياجات اللغة التي يتطلبها المكفوفين والصم مع تأكيد كفاءة التعليم للجميع والمناهج المناسبة والترتيبات التنظيمية والاستراتيجيات التكنولوجية مع تحقيق المشاركة المجتمعية.

أما المؤتمرات والندوات التي انعقدت والتي تخص ذوي الاحتياجات الخاصة فمنها:

- الندوة العلمية للاتحاد العربي لرعاية الصم ٢٠٢٠م.
- الملتقى الخليجي للإعاقة ٢٠٠٣م.
- المنتدى الثقافي الخليجي الأول لذوي الاحتياجات الخاصة ٢٠٠٤م.

استراتيجيات تطوير برنامج الدمج

يمكن تطوير برنامج الدمج باتباع استراتيجيات فاعلة تتحدد خطواتها في الأتي:

١- دعم فني مستمر للمدرسين عن طريق تقديم تدريبات نظرية وعملية خلال العام الدراسي وتبادل الخبرات المتوفرة في المدارس مع تبادل الخبرات المتوفرة في المدارس مع تبادل الخبرات مع المدارس الأخرى.

٢- تفعيل دور الطلبة بحقوق الإنسان والدفاع عنها من خلال تشكيل لجان طلابية بالانتخاب يتم تدريبها في المدارس.

٣- دعم الإدارات المدرسية بمهارات فنية وإدارية متخصصة في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة لتكون داعمة لعملية الدمج.

٤- ربط مدارس الدمج بالخدمات المتوفرة في المجتمع لتشجيع روح التعاون والمشاركة فيما بينها والاستفادة من الخدمات المحيطة بالمدرسة من جانب آخر.

إيجاد قنوات اتصال بين المدرسين والإدارات المدرسية وأولياء الأمور للتعاون في رصد المعاقات والصعوبات التي تواجه برنامج الدمج ووضع خطط التصدي لها.

إن لكل طفل الحق في التعليم ويجب منح الطفل ذوي الاحتياجات الخاصة الفرصة لتحقيق مستوى مقبول من العملية التعليمية وذلك بتطبيق مشروع الدمج و إيجاد الفصول العلاجية بالمدارس لهذه الفئة من الأطفال التي تُشكل شريحة مُهمة في المجتمع.

وحول أهم الصعوبات التي واجهت المعلمين أثناء تطبيق برنامج الدمج في المدارس تتمثل في قلة تفهم أولياء الأمور لأهداف المشروع ومتطلباته رغم التوعية المقدمة لهم، وقلة وضوح الرؤية الكاملة مما أثار الكثير من التساؤلات بين أولياء الأمور.

وفي ضوء ذلك ينبغي على المدارس تغيير استراتيجياتها من حيث توفير أجواء ترفيهية ضمن أيام الدراسة لزيادة إقبالهم على التعليم وتهيئة بيئة تعليمية مريحة، مع تنظيم مشاريع متنوعة لدمج فئات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مع زملائهم العاديين بشكل يحقق التوازن النفسي المطلوب.

ويُشهد لدولة قطر بأنها رائدة في مجال دمج ذوي الاحتياجات الخاصة وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في النهضة العلمية والرياضية والثقافية والصناعية والاجتماعية وغيرها باعتبار هذه الفئة العزيزة على قلوبنا قد حُرمت طويلًا من هذا الحق الإنساني العظيم حيث تُشكل رسالة إنسانية توضح مدى القدرة والعزيمة نحو الوصول إلى الهدف حيث وفرت القيادة الرشيدة لهذا البلد جميع الخدمات والإمكانيات التي تحتاجه في هذه المسيرة، ويُعتبر دمج هذه الفئة في المجتمع يُشكل أحد القرارات المهمة والمتقدمة في صرح الحضارة وتطوير المجتمع، خاصة و أن لكل طفل على أرض قطر حق أساسي في التعليم بُناءً على خصائصه وقدراته واحتياجاته.

لقد تم تطبيق برنامج الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية في قطر وقد أثبت نجاحه، وتم تدريب وتأهيل الكادر التدريسي والأخصائيين الاجتماعيين على كيفية التعامل مع هذه الفئة كما سيشمل البرنامج تدريب طلاب المدارس العاديين أيضًا، حيث أن فكرة الدمج قائمة على أساس توفير بيئة واحدة لجميع الطلاب وتهيئتها بما يتناسب مع الجميع حيث يتمتع كل فرد في هذا المجتمع بكامل حقوقه في التعليم والتوظيف والصحة والاهتمام بشئون ذوي الاحتياجات الخاصة.

البيئة التي يجب توافرها للمعاق (المدرسة ـ المجتمع ـ أولياء الأمور):

أولًا: دور المدرسة في توفير البيئة الأقل تقييدًا للمعاقين:

إن للمدرسة دور كبير في تطبيق برنامج الدمج وإنجاحه في تحقيق أهدافه ومن المهام التي يجب أن تقوم عليها خطة المدرسة ما يلي:

- تطوير التعليم وتطويعه لاستيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة مهما كان عددهم وعلى اختلاف درجات إعاقتهم.
- تطوير البرامج التعليمية الحالية لتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية والانفتاح على المجتمعات والاستفادة من البرامج الجديدة لمساعدة أسر ذوي الاحتياجات الخاصة وتكوين علاقات جيدة بين الأسرة والمدرسة.
- إعداد مناهج تشمل دراسات وبحوث تتناول أساليب اكتشاف ورعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والتوسع في برامج إعداد وتأهيل المعلمين المتخصصين في هذا المجال.
- إجراء البحوث التطبيقية والاستفادة من نتائجها في عمليات التطوير.

ثانيا: دور المجتمع في توفير البيئة الأقل تقييدًا للمعاقين:

إن للمجتمع دور فاعل ومهم في تقبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة فالمؤسسات المجتمعية عليها مهام في نشر ثقافة الدمج لهذه الفئة ومن هذه المهام ما يلي:

- تغيير انطباعات المجتمع نحو الإعاقة وجعلها أكثر إيجابية.
- تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في نشر ثقافة الدمج وزيادة توعية المجتمع إزاء الدمج.
- قيام مؤسسات المجتمع المختلفة بدورها في توفير الخدمات الأساسية اللازمة لذوي الاحتياجات الخاصة.

- تكوين هيئة مركزية لها فروع في المناطق المختلفة تُساند المجتمع المحلي لدعم مدارس الدمج.
- تحفيز العناصر النشطة في المجتمع تعتمد على حماس أولياء الأمور في التعاون والمشاركة في تسهيل مهمة إدارات المدارس في برنامج الدمج.
- العمل على إشراك مُختلف الوزارات (التربية والتعليم والشئون الاجتماعية) في التخطيط والتنفيذ لأنشطة مشروع الدمج.

ثالثًا: دور أولياء الأمور في توفير البيئة الأقل تقيدًا للمعاقين:

يتلخص دور أولياء الأمور في مشروع برنامج الدمج في النقاط التالية:

- ضرورة وعي أفراد الأسرة بمشكلات الإعاقة ومتطلبات الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة.
- ضرورة استغلال المستوى الثقافي والاقتصادي للأسرة لتوفير وسائل التعلم المختلفة لأبنائهم المعاقين.
- ضرورة تعاون أولياء الأمور مع المعلمين في تسيير عملية تقدم أبنائهم.
- تقديم كافة الخدمات والرعاية لأبنائهم ذوي الاحتياجات الخاصة بعيدًا عن العزل عن أقرانهم العاديين وتشجيعهم على الدمج معهم في مختلف مناحي الحياة.

مازالت فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في عالمنا العربي بعيدة كل البعد عن الاستفادة من التقنيات الحديثة المتمثلة في تقنية الحاسب الآلي والانترنت فالطرق التقليدية هي السائدة في تعليم هذه الفئة كما أن هناك إضافات للجهاز تمكن المستخدم من استخدامه بسهولة.

وبدأت دول العالم العربي بالاهتمام بهذه الشريحة المهمة من المجتمع ومن هذه الدول الرائدة في هذا المجال دولة قطر حيث تُدعم الشباب بكل الوسائل والطرق في

التظاهرات الرياضية والثقافية والعلمية، وتعمل جاهدة في إنجاح مشروع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع لأجل استثمار طاقاتهم وكسر عزلهم.

مبادئ تطبيق الدمج الناجح في المدارس والجامعات

- عملية الدمج لا تُركز على كيفية مُساعدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن المسار التعليمي العادي و إنما على كيفية إدارة الصف والمدرسة التي يُمكن أن توفر الحاجات التربوية لكل طفل.
- عملية الدمج تُعبر عن فلسفة ذات نزعة إنسانية أخلاقية لا تُفرق بين الطالب العادي والمختلف.
- المطالبة بحق الطالب المعاق بالدمج وانعقاد لجان دمج مدرسية لهذا الطالب لتهتم بالمطالبة بحق الدمج والعلاج المكمل.
- تغيير نظرة المجتمع لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة كأناس مُنتجين لفئات متنوعة ومختلفة.
- وجود تواصل بين الصف العادي والمراكز التعليمية المدرسية الداعمة.
- مربي الصف العادي هو المسئول الأول والخير عن تطبيق عملية الدمج.
- لجنة الدمج المدرسية هي المسئولة عن تطبيق ومتابعة ونجاح خطة الدمج.
- بعض الأسس والشروط والواجب مراعاتها في التخطيط لبرامج الدمج المثالي.
- عمل تشخيص متكامل متخصص لكل طالب نفسي، طبي، تعليمي، حركي، وغيره.
- توفير معلمين أكفاء متدربين على أساليب التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تقبل وقناعة الإدارة المدرسية ببرنامج الدمج.

- تعاون الأهل بالبرنامج المدرسي.
- المرونة في أساليب التقويم المدرسية.
- تخصيص ميزانية للصفوف المناسبة، الوسائل التعليمية، والعلاجات شبه الطبية اللازمة مثل العلاج الطبيعي بالتشغيل، النطق وغيرها.

obeikandl.com